ISSN = 2073-6614 pp: 365-390 | مجلة جامعة الانبار للغات والآداب

The Rhetorical Reasoning and its Concept Among Philosophers and Grammarians

التعليل البلاغي ومفهومه عند الفلاسفة والنُّحاة

Nihad Mottaleb Mikhlif Hamad Prof.Dr. Amer Mahidi Saleh
nuh19h2037@uoanbar.edu.iq amer.mhidi@uoanbar.edu.iq
College of Education for Humanities/ University of Anbar, Iraq

نهاد مطلب مخلف حمد أ. د. عامر مهيدي صالح
كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الانبار ، العراق

Received: 04-08-2022 Accepted:06-10-2022 Published: 30-12-2022

Doi: 10.37654/aujll.2022.177953

Abstract:
This research studies rhetorical reasoning and its concept among scholars, philosophers and grammarians, as one of the most important pillars on which the researcher builds the rules of his research. This research puts forward a set of issues that were under discussion between grammarians and rhetoricians, and how each team justified the same issue focusing on rhetorical reasoning. This leads us to conclude the extent to which the relationship is between rhetorical reasoning and grammatical reasoning, and what are the links between them.

***Keywords*:** Rhetorical reasoning, philosophers, grammarians, rhetoricians

الملخص:

يدرس هذا البحث التعليل البلاغي ومفهومه عند العلماء الفلاسفة المناطقة والنُّحاة، بوصفه أحد أهم الأركان التي يبني الباحث عليها قواعد بحثه، لذلك فإنَّ هذا البحث يحاول إبراز نشأة التعليل عند كل من النحاة والبلاغيين، قاصدًا المسائل العلمية والقضايا البلاغية التي تناولها علماء الفريقين، مع التركيز على مصطلح التعليل البلاغي فيه، من أجل ذلك طَرَحَ هذا البحث مجموعة من المسائل

التي كانت محلّ نقاش بين العلماء النحويين والعلماء البلاغيين، وكيف علَّل كل فريق المسألة نفسها، وبهذا نخلص الى مدى علاقة التعليل البلاغي بالتعليل النحوي، وما هي الروابط التي تجمع بينهما.

الكلمات المفتاحية: التعليل البلاغي، الفلاسفة، النحاة، البلاغيين.

المقدمة:

يُعَدُّ موضوع البحث في التعليل البلاغي موضوعًا ذو أهمية بالغة؛ لأنَّه بحثٌ يدخلُ في صُلب الفكر البلاغي العربي، إضافةً إلى أنَّ محاولة اكتشاف العلَّة البلاغية هي محاولةٌ لاكتشاف وسائل الاستدلال التي يُفَضَّلُ بها كلامٌ على كلامٍ آخر، ذلك أنَّ إقرار مبدأ الاختلاف في درجات الكلام والتفاوت في طبقات البلاغة يُعَدُ من القواعد المهمَّة التي بُنِيَت عليه البلاغة العربية، فالأحكام والعِلل والأدلة التي اتكأَت عليها ممارسات النقاد والبلاغيين في تحليل النصوص وتعليلها والموازنة فيما بينها، تُعَدُّ المداخل والإجراءات المنضبطة لفهم هذه القواعد، وبعد كل هذه الإجراءات نَخْلُص إلى توظيف هذه المنظومة بوصفها أدوات إجرائية لكي نفهم بها وجوه الإعجاز؛ لذلك فإنَّ فهم العلة البلاغية وتخريجاتها وأنماطها يُعَدُّ أساسًا قويًا في فهم طبيعة التعليل البلاغي.

وسأُقدِّمُ في هذا البحث مفهوم العِلَّة والتعليل لغةً واصطلاحًا، ومفهوم العلة والتعليل عند المناطقة والفلاسفة، وعلاقة التعليل البلاغي بالتعليل النحوي، واسأل الله العون في المضيّ في هذا الموضوع، فما كان من صواب فهو توفيق من الله سبحانه وتعالى، وما كان من خطأ فيه فمنِّي ومن الشيطان، فاستغفر الله من ذلك، ولكن أنَّى تكون السلامة لمن يكون النقص من مكوِّنات وجوده، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

المطلب الأول

معنى العِلَّة والتعليل، وشروط العِلَّة عند المناطقة والمتكلمين،

المعنى اللغوي:

العِلَّةُ لغةً: بفَتْحِ العينِ وكسرها[1]، ذَكَرَ ابن فارس[2] في (عَلَّ) العين واللام أصولٌ ثلاثةٌ صحيحةٌ: أحدها تكرُّرٌ أو تكرير، والآخر عائِقٌ يعُوق، والثالث ضَعْفٌ في الشيء[3].

والعِلَّةُ بكسْر العين: تأتي بمعانٍ ومنها السبب، وقيل: هذه عِلَّته: سببه، "والعِلَّةُ من كلِّ شيءٍ سببه"[4].

وجاء في اللِّسان: "هذا عِلَّةٌ لهذا، أي: سببه، وفي حديثِ عائشة رضي الله عنها: فكان عبد الرحمن[5] يضرِبُ رِجْلي بعِلَّة الراحلة، أي: بسببها، يُظهِرُ أنَّهُ يَضْرِبُ جَنْبَ البعيرِ برِجْلِهِ وإنَّما يَضْرِبُ رِجْلِي...."[6].

والعِلَّةُ: اسمٌ لعارضٍ يتغيَّرُ به وصْفُ المَحَلِّ بحلوله لا عن اختيار[7].

وهذا المعنى هو المعنى المناسبُ للمعنى الاصطلاحي؛ لأنَّ العِلَّة سبب في ثبوت الحُكْم في الفَرْعِ المطلوب اثبات الحُكْم له[8].

---

(1) يُنظر: كتاب العين، الفراهيدي 88/1، مادة (عَلَّ). وجمهرة اللغة، ابن دريد الأزدي، 156/1، (عَلَلَ). وأساس البلاغة ، الزمخشري /6751. وتاج العروس، الزَّبيدي، 44/30، مادة(علل).

(2) احمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب، أَبو الحسين الرّازي، وقيل: القزويني، المعروف بالرازي المالكي اللُّغَوِي، (ت 395 هـ)، نزيل هَمَذَان وصاحب كتاب معجم مقاييس اللغة. ينظر: تاريخ الاسلام 746/8، و سير اعلام النبلاء 103/17.

(3) يُنظر: معجم مقاييس اللغة، احمد بن فارس، 12/4، (عَلَّ).

(4) المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، 624/2، (عَلَّ).

(5) عبد الرحمن: تعني به اخاها عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق رضي الله عنهما ، شهد بدراً واحداً مع الكفار وأسلم في هدنة الحديبية وحسن اسلامه . كان شجاعاً حسن الرمي ، توفي سنة 55 أو 56 هـ . يُنظر: تهذيب الأسماء واللغات، النووي، 294/1.

(6) صحيح مسلم، النيسابوري، 880/2، كتاب الحج ، حديث 134. ولسان العرب، ابن منظور،471/11، (عَلَلَ). والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري 1773/5، (علل).

(7) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، 1206/2.

(8) يُنظر: البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، 145/7.

جاء في التعريفات: "العِلَّةُ هي ما يتوقف عليه وجود الشَّيء ويكون خارجًا مؤثِّرًا فيه"[1].

وجاء في المصباح المنير: "وأعلَّهُ جَعَلَهُ ذا عِلَّةٍ ومنه إعلالات الفقهاء واعتلالاتهم"[2].

والتعليل لغةً: مَصْدَرُ عَلَّلَ، وهو سَقْيٌ بَعْدَ سَقْيٍ، وقَطْفُ الثَّمَرَةِ مرَّةً بعد مرَّةٍ أخرى، ويُقال عَلَلٌ بعد نَهَلٌ، وعَلَّهُ يَعِلُّهُ إذا سقاهُ سُقْيَةً ثانيةً[3]. والمُعَلِّلُ اسم فاعل وهو دافِعُ جَابي الخَرَاج بالعِلَل[4].

المعنى الاصطلاحي:

التعليل: هو تَبْيِينُ عِلَّة الأمر، وهو الذي يُستَدَلُّ به مِنَ العِلَّة على المعلول، ويُسَمَّى البرهان الّلِمّي[5]، فإنَّ "الأمر الذي يُطْلَبُ بصيغة "لِمَ" وهي العِلَّة وجوابها، يسمَّى "البرهان الّلِمّي" إذا كانت الواسطة عِلَّةً للمطلوبِ في الخارج كما هي موجودةٌ في الذِّهن"[6]. وذكر السيوطي[7] أنَّ فائد التعليل هي التقرير والأبلغية، فإنَّ النفوس تكون أبعث على تقبُّل الأحكام المعلَّلة من غيرها[8].

شروط العِلَّة عند المناطقة والمتكلمين:

---

(1) يُنظر: كتاب التعريفات ، الشريف الجرجاني، ص154 .

(2) يُنظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الحموي، ص426 .

(3) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري،1773/5.

(4) لسان العرب، ابن منظور، 471/11.

(5) يُنظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، التهانوي،489/1. والمعجم الوسيط ، لإبراهيم مصطفى ، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، 623/2. والكليات، الكفوي، ص440.

(6) يُنظر: صفوة الآلي من مستصفى الإمام الغزالي: عبد الكريم محمد المدرس، ص22 .

(7) السيوطي، جلال الدين ، ابو الفضل، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السّيوطي الشافعي، (ت911هـ)، المسند المحقّق المدقّق، صاحب المؤلفات الفائقة النافعة، وقد تبحر في علوم كثيرة منها (الحديث, والتفسير, والفقه, والنحو, والبلاغة) ينظر: شذرات الذهب، ابن العماد، 74/10، والضوء اللامع، السخاوي، 65/4.

(8) ينظر: معترك الأقران ، السيوطي، 282/1.

1- صدور أمرٍ عن أمرٍ آخر[1].

2- إذا حلَّ الوصف بمحلٍّ وتغيَّر حاله به معًا، وأنْ يكون بواسطةٍ أو على جهة الاستقلال[2].

والسبب والعِلَّةُ مترادفان عند الأغلب من المتكلِّمين والفلاسفة، فتراهم يستعملون العِلل مكان الأسباب، والأسباب مكان العِلل في غالب الأحيان، ولكنهم يُفَرِّقون فيما بينهما بشرطين:

الشرط الأوَّل: إنْ أُريد بالعِلَّةِ المؤثِّر، أو ما ينْشَأُ للمعلول عن المُؤثِّر بلا شرطٍ بينهما أو وساطة، والسببُ ما يكون باعثًا على الشَّيء، أو ما يؤدِّي إليه بوساطةٍ أو وسائط.

الشرط الثاني: إنَّ العِلَّةَ هي التي يحصل الشَّيء بها، والسبب ما يحصل عنده الشَّيء لا به، وآثَرَ الغزالي وغيره من المتكلِّمين استعمال لفظ السبب للدّلالة على العِلَّة، في حين ذهب غيرهم من الفلاسفة المسلمين إلى استعمال لفظ العِلَّة للدلالة على السبب[3].

المطلب الثاني: التعليلُ عند النُّحَاة:

يُناسبُ حدُّ العِلَّةِ النَّحْويةِ أنْ يكونَ حدًّا للتعليلِ النَّحْوي عند بعض المحدثين ، حيث أنَّهم يرَوْنَ أنَّ المراد بالعِلَّة النحوية إنَّما هو تفسيرٌ لظاهرةٍ لغويةٍ والذَّهاب إلى ما وراءها، وشَرْح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وفي كثيرٍ من الأحيان يُتَجاوَز عن الحقائق اللغوية للوصول إلى محاكمة ذهنيَّةٍ صِرْف[4].

فالتعليل في أوَّلِ مراحله، كان يبحثُ عن السبب الذي يكْمُنُ خَلْف القواعد النَّحْوية والظواهر اللغوية، وبدأ تعليلًا بسيطًا، حيث كان يبحث عن هامش تلك الظَّواهر والقواعد، فالتعليل عند الفراهيدي، كان البحثُ فيه خالصًا عن السبب، وأمَّا العِلل فهي عنده عِلَلٌ احتمالية وغير مجزومٌ بها،

---

(1) يُنظر : المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، 623/2.

(2) يُنظر : الكليات، الكفوي، ص599. والمعجم الفلسفي، جميل صليبا، 2/ 95.

(3) يُنظر : المعجم الفلسفي ، جميل صليبا، 2/95-96.

(4) يُنظر: أصول النحو العربي، محمد خير الحَلَواني، ص108.

والتعليل دائمًا ما يكون تعليلًا فِطْريًا لا يتعدَّى كونه تبريرًا لقاعدة أو تسويغًا لحكم، فالتعليل في تلك المراحل تناول قضايا جزئيَّة وجاء مفسِّرًا للقواعد النَّحوية ومتوافقًا معها في أغلب الأحيان[1].

وعندما سُئِل الخليلُ عن العِلَلِ التي يُعْتَلُّ بها في النَّحو هل كانت من بنات فكرهِ وهبات عقله، أمّ نَّه أخذها ممَّا وجده في كلام العرب فأجاب قائلًا: "إنَّ العرب نطقت على سجيَّتها وطِبَاعها، وعَرَفَت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإنْ لمْ يُنْقَلْ ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي إنَّه عِلَّة لِمَا عَلَّلته منه، فإن أصبت العِلَّة فهو الذي التمست .... فإن سَنَحَ لغيري عِلَّة لِما عَلَّلتُه من النَّحو هي أليق ممَّا ذكرته بالمعلول فليأتِ بها"[2].

فالخليل يرى أنَّه بالإمكان ايجاد عِلَلًا أكثرُ دقَّةً وصوابًا ووضوحًا عند البحث والتدبُّر في كلام العرب، ويؤكِّدُ بأنَّ التعليل النَّحْوي هو رؤيةٌ واجتهادٌ من صاحب التعليل قد يكون مخطِئٌ فيما عَلَّلَ به وقد يكون مصيب.

والذي يتدبَّرُ عبارة الخليل يرى بأنَّ الخليل قد فتح الباب في التعليل أمام النُّحَاة كلٌّ حسب تأويله واجتهاده في المسألة النَّحْوية التي يُعَلِّلُ بها، على أن يكون ضمن ضوابط وقواعد لغويَّة صحيحة.

فالخليل كان "الغايةُ في تصحيح القياس واستخراج مسائل النَّحو وتعليله"[3]. واستطاع الاستنباط من مسائل النَّحو عِلَلًا لم يستطع أحدًا قبلهُ استنباطها[4].

وقبل الخليل فقد ذهب كثير من المتقدِّمين إلى أنَّ بداية التعليل النَّحْوي انطلقت من أبي عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي[5]، فقد قيل بأنَّهُ: "أوَّلُ من بَعَجَ النَّحْو ومَدَّ القِياسَ والعِلَل"[6].

---

[1] ينظر: أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص151.

[2] الايضاح في عِلل النحو، الزَّجَّاجي، ص65-66.

[3] نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات ابن الأنباري، ص45.

[4] طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ص47.

[5] الحضرمي، عبد الله بن أبي إسحاق،(ت117هـ)، مولى آل الحضرمي وهم حُلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف. أخذ عن الأقرن. وهو أول من بَعج النحو، ومدَّ القياس، وشرح العلل، وكان مائلًا إلى القياس في النحو ينظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ص31-33، ونزهة الألباء

وقد تغيَّرَت ملامح التعليل النَّحْوي بعد الخليل، وكان ذلك التَّغْيِير نتيجةً طبيعيَّةً لِمَا مرَّ به المجتمع في تلك المرحلة، حيث اكتمل التأصيل النَّحْوي لظواهر الُّلغة في عهد الخليل والحضرمي أو يكاد، وهذا الأمر أدَّى بالنُّحَاة إلى التَّفرُّغِ والبَحْثِ في المسائل النَّحْوية وعِلَلِها، فلا نكاد نجدُ مسألة نحْويَّةً من دون تعليل[1].

وأبرز علماء هذه المرحلة وخيرُ من يُمثِّلهم[2] العالم النَّحْوي الكبير سيبويه، صاحب الكتاب النَّحْوي الكبير، والذي يعدُّ كتابه عبارةٌ عن تقعيد وتأصيل وتعليل، فلا نكاد نجد مسألةً نحْويةً في كتابه إلا وفيها تعليلٌ وتوجيه[3].

ومن تحقيقاته المهمَّة التي ذكرها في كتابة تعليله في مسألة إضمار المُظهَر قائلًا: "وإنَّما أضمروا ما يقع مُظْهَرًا استخفافًا؛ ولأنَّ المخاطَبُ يعلمُ ما يعني، فجرى بمنزلة المِثل كما تقول: لا عليك، وقد عَرَفَ المخاطَبُ ما تعني، أنَّه لا بأس عليك، ولا ضَرَّ عليك، ولكنه حُذِفَ لكَثْرَةِ هذا في كلامِهم"[4].

وهذا نصٌّ عند سيبويه دلَّ على أنَّ التعليلَ لا ينفكُّ عن التأصيل والتقعيد في المسائل النَّحْوية، وبقيَ التعليل في تلك المرحلة لا يتجاوز الظواهر اللغوية والقواعد النَّحْوية مُكْتَفِيًا بتبريرها واساغتها[5].

ثمَّ تطوَّر منهج العلماء في التعليل وَشَهِد تغيُّرًا كبيرًا، فبعد أنْ كان التأصيل والتقعيد في المسائل النَّحْوية هو الأساس، والتعليل ليس إلَّا تسويغًا وتبريرًا للأحكام المقرَّرة والظواهر المعتبرة، صار تلمُّس العِلَل والتدقيق بها هدفًا رئيسًا عند علماء النَّحو، وبناءً على ذلك صار من الضروري

في طبقات الأدباء، ابو البركات ابن الانباري، ص26–28، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 42/2.

(6) طبقات فحول الشُّعراء، محمد بن سلَّام بن عبيد الله الجُمَحِي، 14/1.

(1) ينظر: اصول التفكير النَّحْوي، علي أبو المكارم، ص154–156.

(2) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، 72/1، ونزهة الألباء، ابو البركات ابن الأنباري، 55/1.

(3) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، شعبان عوض محمد العبيدي، ص73–74.

(4) الكتاب، سيبويه ، 224/1.

(5) ينظر: اصول التفكير النَّحْوي، علي أبو المكارم، ص160.

تعديل القواعد لتكون متفقة مع التعليلات قدر الإمكان، ويبدوا أنَّ السبب الرئيسي في هذا التَّغيير هو تأثُّر النُّحَاة بالمنطق اليوناني وعلم الكلام[1].

قال ابن السرَّاج[2] : "اعتلالات النَّحْويين على ضربين: ضربٌ منها هو المؤدِّي إلى كلام العرب، كقولنا: كلُّ فاعل مرفوع، وضربٌ آخر يسمَّى عِلَّة العِلَّة، مثل أنْ يقولوا: "لِمَ" صارَ الفاعلُ مرفوعًا والمفعول به منصوبًا؟"[3].

وقد ذكر الزَّجَّاجي[4] أنَّ العِلَل النحوية على أضربٍ ثلاث وهي:

الضرب الأوَّل: (العِلَل الأُوَل) أو التعليمية: وهي التي يُتَوصَّلُ بها إلى تَعَلُّمِ كلام العرب، فإذا سُمِعَ البعض منها قِيسَ عليه نظيره، ومثاله قولهم: قامَ زيدٌ، إنْ قيل لِمَ رفعتم زيدًا؟ قلنا: لأنَّه فاعل اشتغل فعله به فرفعهُ، وما يُشبه هذا من نوع التعليم، وبه يُضبطُ كلام العرب[5]. و"العلة التعليمية تفسيرٌ للواقع اللغوي فهي تابعةٌ له، وهي لذلك لا تنتج شيئًا جديدًا يتناقض معه، وهي بهذه الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللغوية والقواعد النَّحوية، إذ يتم تركيبها في جُمَل وأساليب دون محاولة لفرض ما يخالف الواقع اللغوي"[6].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص164 وما بعدها.

(2) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري البغدادي، (ت316هـ) إمام النحو صاحب المبرد، انتهى إليه علم اللسان، له كتب في النحو مفيدة، منها كتاب في أصول النحو، هو غاية من الشرف والفائدة، ومنها كتابه في مختصر النحو، اختصر فيه أصول العربية، وجمع مقاييسها. ينظر: طبقات النحويين واللغوين، الزبيدي، ص112، وسير اعلام النبلاء، الذهبي، 483/14.

(3) الأصول في النَّحو، ابن السراج النحوي البغدادي، 35/1.

(4) أبو القاسم الزجاجي، هو عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، ينسب إليه للزومه إياه. (ت337هـ)، شيخ العربية، صاحب ابن السراج، له تصانيف كثيرة منها كتاب الجمل، وكتاب الايضاح في علل النحو. ينظر: طبقات النحويين واللغوين، الزبيدي، ص119، وسير اعلام النبلاء، الذهبي، 475/15.

(5) ينظر: الايضاح في علل النحو، الزجاجي، ص64.

(6) أصول التفكير النحوي، علي ابو المكارم، ص171.

الضرب الثاني: (العِلَل الثواني) أو القياسية: وهذا النوع من العِلل تحاول الربط بين الظواهر المختلفة بملاحظة الصِلات التي بينها، وأخذ النُّحاة بها سَعْيًا لطرد الأحكام[1]. ومثاله: "أنْ يُقال لِمَن قال: نصبتُ زيدًا بـ "إنَّ" في قوله: "إنَّ زيدًا قائمٌ" : ولِمَ وَجَبَ أنْ تنصِبَ "إنَّ" الاسم؟ فالجواب على ذلك بمقتضى هذه العِلَّة أنْ يقول: لأنَّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي، فَحُمِلَت عليه فأُعْمِلَت إعماله لمَّا ضارَعَتْهُ، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله نحو: "ضَرَبَ أخاكَ محمَّدٌ"، وما أشبه ذلك"[2].

الضرب الثالث: (العِلل الثوالث) أو الجَدَليَّة: وهي شَرْحٌ وتفسيرٌ وتعليلٌ لِمَا تقدَّم من العِلل(الأُوَل والثواني) وتأييدٌ لها من طريق التسويغ المنطقي، حيث أنَّها تأتي من الإحساس بضرورة منطقة القواعد والظواهر والعِلل جميعًا[3]. ومثاله قولك في الحروف المشبَّهة بالفعل" من أي جهةٍ شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الافعال شبَّهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبَلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأيّ شيءٍ عَدَلْتُم بها إلى ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله نحو: ضَرَبَ زيدًا عمرٌو، وهلَّا شبهتموها بما قُدِّمَ فاعلهُ على مفعوله؛ لأنَّه هو الأصل وذاك فرْعٌ ثانٍ؟ فأيَّ عِلَّةٍ دَعَتْكُم إلى إلْحاقها بالفروع دون الأُصول، وأيَّ قياسٍ اطَّرَدَ لكم في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قُدِّمَ مفعوله على فاعله، هلَّا أجَزْتُم تقديم فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبَّه به في قولكم: "ضَرَبَ أخاكَ محمَّدٌ" و"ضرب محمَّدٌ أخاك".....، وكلّ شيء اعتلَّ به المسؤول جوابًا عن هذه المسائل، فهو داخلٌ في الجدلِ والنَّظر"[4].

وأما ابن جِنّي فقد سَلَك مَسْلك الفقهاء في استنباط العِلَل[5]. وقسَّم العِلَل إلى قسمين:

القسم الأوَّل: العِلَل الموجِبَة: وهذه العِلل توجِبُ حُكْمًا نحْويًا، كعِلَّةِ رفع المبتدأ والخبر، والفاعل، ونصب المفعول به، وجرِّ المضاف إليه، فالعِلل التي تدعوا إلى هذه الاحكام (الرفع والنصب والجر) موجِبة للحُكم[6].

---

(1) المصدر نفسه، علي ابو المكارم، ص171.

(2) الايضاح في علل النحو، الزجاجي، ص64.

(3) ينظر: الخصائص، ابن جِنّي،174/1، وأصول التفكير النحوي، علي ابو المكارم، ص172.

(4) الايضاح في علل النحو، الزجاجي، ص65.

(5) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ص65-66

القسم الثاني: العِلَل المجوّزة: وهذه العِلل تُجوّزُ حُكْمين أو أكثر، ومن هذه العِلل أن تقع النَّكرة بعد المعرفة التي يتمُّ بها الكلام، وتلك النَّكرة هي نفسها المعرفة في المعنى، فتكون مخيَّرًا في أنْ تجعل تلك النَّكرة – إذا أردت – حالًا – وإذا أردت – بدلًا؛ فتقول على هذا الأمر: "مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ" على البدل، وإذا أردت قلت: "مررتُ بزيدٍ رجلًا صالحًا" على الحال، وعلى هذا صار وقوع النكرة بعد المعرفة على هذا الوصف عِلَّة لجواز كل واحد من الأمْرَيْن لا عِلَّة لوجوبه[1].

ويرى ابن جنّي بأنَّ العِلَّة المجوّزة في الحقيقة إنَّما هي سبب يجوّزُ ولا يوجِب[2].

إنَّ المتأمّلَ لِمَا سبق من كلام النُّحاة عن العِلَّةِ والتعليل، يؤكّدُ بأنَّ هناك صِلَةٌ بين العِلَّة النَّحْوية وغيرها من العِلل، فهي قد جمعت خصائص العِلَّة الكلامية والفقهية، لا سيما ما كان على مستوى الهيكل البنائي للقياس بعمومه، وعلى مستوى مسالك التعليل[3].

المطلب الثالث: العَلاقة بين التعليل النَّحْوي والتعليل البلاغي:

إذا أردنا أنْ نعرِف مدى العَلاقة الحاصِلة بين التعليل النَّحْوي والتعليل البلاغي فلا بدَّ لنا مِنْ معرفةِ حدّ عِلْم النَّحو وحدّ عِلْم البلاغة، ومِنْ ثَمَّ القيام بعَقْدِ مقارَنةٍ بين الحدّين، لنعرِفَ بها أوجه التشابه والاختلاف بين هذين العِلْمَيْن، ولكي تكون الأحكام صحيحة، يجب أن تؤكَّدَ بالدليل والتعليل.

حدَّ ابن جنّي النحو قائلًا: "هو انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرُّفه من اعراب وغيره"[4]. ثم ينتقل إلى حدِّ الاعراب قائلًا: "هو الإبانةُ عن المعاني بالألفاظ"[5]. وذَكَرَ ابن فارس: "إنَّ الإعراب هو الفارق بين المعاني"[6].

---

(6) ينظر: الخصائص، ابن جنّي، 165/1.

(1) المصدر نفسه، ابن جنّي، 166/1.

(2) الخصائص، ابن جني، 165/1.

(3) ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، السيوطي، ص277 وما بعدها.

(4) الخصائص، ابن جني، 35/1.

(5) المصدر نفسه، 36/1

(6) الصاحبي في فقه اللغة العربية، ابن فارس، ص35.

ويرى السكاكي النَّحْوَ قائلًا: "هو أنْ تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكَلِم؛ لتأدية أصل المعنى مطلقًا، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنيَّة عليها ليُحْتَرَز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكَلِم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات"[1].

أمَّا حدُّ البلاغة فقد حدَّها أبي هلال العسكري لغويًا قائلًا: "البلاغة من قولهم بلغْتُ الغاية إذا انتهيتُ إليها وبلَّغْتَها غيري، ومَبْلَغُ الشَّيء: منتهاه، والمبالغة في الشَّيء: الانتهاء إلى غايته، فسُمِّيَت البلاغةُ بلاغةً؛ لأنَّها تُنْهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه"[2].

وقال عنها في موضعٍ آخر: "كلُّ ما تُبَلِّغُ به المعنى قلبَ السَّامع، فتُمَكِّنَهُ في نفسهِ كَتَمَكُّنِهِ في نفْسِك مع صورةٍ مقبولةٍ ومَعْرِضٍ حَسَن"[3].

وذكَر ابن سنان بأنَّ البلاغةَ هي وصفٌ للألفاظ مع المعاني[4]. وحدَّها ابن ابي الاصبع قائلًا: " إخراج المعنى المراد في أحسن الصور الموضحة له، وإيصاله لفهم المخاطب بأقرب الطرق وأسهلها"[5].

وقد حدَّها الخطيب القَزْويني قائلًا: "وأمَّا بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته"[6].

إنَّ مَنْ يتأمَّل هذه الحدود، لا بدَّ له أنْ يعْرِفَ بأنَّ هناك ثَمَّةَ فرقٌ بين مهمَّة البلاغي، ومهمَّة النَّحوي، وإنْ كانا مشتركان في البحث عن خدمة المعنى.

ويرى ابو حيان التوحيدي[7] أنَّ مَهَمَّة صاحب النَّحو تنطلق من البحث في صحَّة الكلام العربي، إضافةً إلى النظر في دلالة اللفظ على المعنى لغويًا، فهو يرضى بالكلام الذي يؤدِّي المعنى

---

(1) مفتاح العلوم، السكاكي، ص57.

(2) الصناعتين، العسكري، ص6.

(3) المصدر نفسه، ص8.

(4) ينظر: سر الفصاحة ، ابن سنان الخفاجي، ص59.

(5) تحرير التحبير، ابن ابي الاصبع، ص490.

(6) الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني، 41/1.

المراد للإفهام، أمَّا صاحب البيان فهو لا يرضى بالكلام الذي يُراد منه ايصال المعنى لمجرَّد الإفهام فقط، وإنَّما النَّظر في مَزِيَّة المعنى الذي يريد ايصاله للسامع بالبناء الجيد والحِلْيَة الرائعة[1].

قال أبو حيَّان التَّوحيدي: "وجُل نظر النَّحوي في الألفاظ، وإنْ كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هي لها كالحقائق والجواهر.....، فأمَّا البلاغة فإنها زائدة على الإفهام الجيد بالوزن والبناء، والسَّجع والتَّقْفِيَة، والحِلْيَة الرَّائعة، وتَخَيُّر اللفظ، واختصار الزِّينة بالرِّقَّةِ والجزالةِ والمتانةِ، وهذا الفن لخاصَّة الناس؛ لأنَّ القصْد فيه الاطراب بعد الإفهام"[2].

وذكر ابن الأثير أنَّ صاحب البيان والنَّحْوي يشتركان في دلالة اللفظ على المعنى، ولكن النَّحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من طريق الوضع اللغوي، وهي دلالة عامَّة، أمَّا صاحب البيان فهو ينظر في فضيلةِ وشَرَفِ هذه الدلالة، وهي دلالة خاصَّة[3].

ويرى السبكي أنَّ هناك ثمَّة فرق مهم بين النحوي والبلاغي قائلًا: "غاية النَّحْوي أن يُنْزِلَ المفردات على ما وُضِعَتْ له، ويُرَكِّبُها عليها، ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع ممَّا يتفاوت به أغراض المتكلِّم على أوجه لا تتناهى، وتلك الأسْرار لا تُعْلَم إلا بعِلْمِ المعاني، والنَّحْوي وإنْ ذكَرها فهو على وجه إجمالي يتصرَّف فيه البياني تصرفًا خاصًا لا يصل إليه النَّحْوي وهذا كما أنَّ معظم أصول الفقه من عِلْم الُّلغة، والنَّحو، والحديث، وإنْ كان مستقلًا بنفسه"[4].

ومن خلال ما تقدَّم يُمْكِن القول بأنَّ مَهَمَّة صاحب البلاغة والبيان تبدأ من حيث ينتهي النَّحوي؛ لأنَّ الارتباط بين العِلْمين ارتباط عميق ومتجذِّر، فالنَّحو أساس البلاغة، لذلك تُعدُّ آراء النُّحَاة القدامى بمثابة النّواة التي بنى عليها البلاغيون كثيرًا من آرائهم في التعليل البلاغي، وإنْ دلَّ

---

(7) ابو حيان التوحيدي، عَليّ بن مُحَمَّد بن الْعَبَّاس الشيرازي، النيسابوري، (ت) كَانَ متفننا فِي جَمِيع الْعُلُوم من النَّحْو واللغة وَالشعر وَالْأَدب وَالْفِقْه وَالْكَلَام، معتزليا وصنّف تصانيف كثيرة منها الرَّد على ابْن جني فِي شعر المتنبي، المحاضرات والمناظرات، الإمتاع والمؤانسة ، والصّديق والصداقة ،وَكتاب المقابسات. ينظر: سير اعلام النبلاء، الذهبي، 119/17، وبغية الوعاة، السيوطي، 190/2،

(1) ينظر: المقابسات، ابو حيان التوحيدي، ص170.

(2) المقابسات، ابو حيان التوحيدي، ص170.

(3) ينظر: المثل السائر، ابن الأثير، 37/1.

(4) عروس الافراح، السبكي، [6ظ].

هذا على شيء فإنَّما يدلُّ على الصِلة الوثيقة التي تربط بين هذين العِلْمَين، لا سِيَما في مباحث عِلْم المعاني، ولإثبات هذا الارتباط العميق وهذه الصِّلة الوثيقة بين هذين العِلْمين، نورِد شاهِدًا علَّقَ عليه وشَرَحَهُ النَّحْويّين والبلاغِيّين، وكانت لهم فيه آراء وتحقيقات وتعليلات، وهو قول الشاعر: **[من الرجز]**

قَــدْ أَصْــبَحَتْ أُمُ الخِيَــارِ تَــدَّعِي عَلَــيَّ ذَنْبًــا كُلُّــهُ لَــمْ أَصْــنَعِ[1]

حقَّقَ النَّحْويُون والبلاغيُون في هذا الشاهد، وتناولوه بالنَّقد والتعليل، وبيَّنوا موضع الخلاف الذي دار فيما بيهم فيه، وعلَّلَ كلّ فريق منهم ما يراه من وجهة نظره.

يرى النَّحْويون أنَّ موضع الخلاف في هذا الشاهد هو رفع لفظ "كُلُّهُ"، حيث يرى سيبويه أنَّ الكلام لا يحْسُنُ في جَعْل الفعل مبنيًّا على الاسم من دون ذِكْر علامة إضمار الأوَّل، وأنْشَدَ بيت ابي النَّجم وضعَّف رفع كلمة "كُلُّهُ" وعلَّلَ ذلك قائلًا: "لأنَّ النَّصْب لا يكسِر البيت، ولا يُخِلُّ به تَرْكُ إظهار الهاء"[2].

وذهب السيرافي[3] إلى ما ذهب إليه سيبويه قائلًا: "إنَّ الشاعر لو قال: "كلَّه لمْ أصْنَعِ" لاستقام البيت ولم ينكسِر، فَلَمْ تَدْعُهُ الضَّرورة من جهة الشعر إلى رفعه، فَعُلِمَ بذلك جوازه في غير الشعر"[4].

وتابع ابن جنّي من سبقه من العلماء قائلًا: "ألا تراهم كيف يَدْخلون تحت قُبْح الضَّرورة مع قُدْرتهم على تَرْكها، ليُعيدوها وقت الحاجة إليها .....، أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع، ولو نصب لحفظ الوزن، وحمى جانب الإعراب من الضعف"[5].

---

(1) البيت لابي النجم العجلي، وهو في ديوانه 256، ودلائل الاعجاز 278، وخزانة الادب (للبغدادي) 359/1.

(2) الكتاب، سيبويه، 85/1.

(3) السيرافي، ابو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبان،(ت 360هـ)، إمام النحو وهو الذي فسَّر كتاب سيبويه، رأسا في نحو البصريين، تصدر لإقراء القراءات، واللغة، والفقه، والعروض، وله تصانيف كثيرة في النحو منها كتاب ألفات القطع والوصل، وكتاب الإقناع في النحو. ينظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي،ص119، وسير اعلام النبلاء ، الذهبي، 247/16.

(4) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، 380/1.

وما يُفْهَمُ من كلام ابن جنّي أنَّه لا فرْقَ بين النَّصْب والرفع في المعنى، واستدلَّ ابن جنّي بنفْس الشاهد على صِحَّة احدى القراءات في موضعٍ آخر قائلًا: "لو نَصَبَ فقال: "كلَّه لمْ أصنعِ" لَمَا كَسَرَ وزنًا، فهذا يؤنسك بالرفع في القراءة"[1].

والمُتأمِّلُ لكلام النَّحَاة يجدُ أنَّهم متَّفقون على أنَّ النَّصْب والرَّفْع سواءٌ عندهم في المعنى، إلَّا أنَّ رفع الكلمة أدخله في الضَّرورة الشِعريَّة؛ لأنَّ الوزْنَ مَنَعَ الشاعر من إشغال الفعل بضميره، فهم لم يبحثوا عن العِلَّة التي دَعَتْ الشاعر إلى الرَّفع وجعلته يرتكب الضَّرورة التي وصفوها تارةً بالقبح وبالضعف أخرى.

وقد يكون سيبويه قد انتبه لهذه العِلَّة ونبَّه عليها قائلًا: "وكأنَّهُ قال: كلُّهُ غير مصنوع"[2]. فسيبويه فَهِمَ مُراد الشاعر ولكنه حَكَم بالضَّعف، وكيف يمكن أن يفوته ذلك المعنى وهو القائل: "وليس شيءٌ يُضْطَرُّ إليه إلَّا وهم يحاولون به وجهًا"[3].

ومن البلاغيّين الذين تناولوا هذا الشاهد شرحًا وتحقيقًا الشيخ عبد القاهر الجرجاني، إذ بيَّن الشيخ أنَّ هناك حاجةً حَمَلَت الشاعر إلى رفع "كلُّ" ووضَّحَ ذلك قائلًا: "قدْ حَمَلَهُ الجميعُ على أنَّه أدْخَلَ نفْسَهُ مِنْ رَفْعِ "كلُّ" في شيءٍ إنَّما يُجَوَّزُ عندَ الضَّرورة، مِنْ غيرِ أنْ كانت به إليه ضرورةٌ، قالوا: لأنَّه ليس في نَصْبِ "كلّ" ما يكْسِرُ له وزْنًا، أو يَمْنَعُهُ مِنْ مَعْنَىً أرادَهُ، وإذا تأَمَّلْتَ وَجَدْتَهُ لمْ يَرْتَكِبْهُ ولمْ يَحْمِلْ نَفْسَهُ عليه إلَّا لحاجةٍ له إلى ذلك، وإلَّا لأنَّه رأى النَّصْبَ يَمْنَعُهُ ما يُريد؛ وذاك أنَّهُ أرادَ أنَّها تَدَّعي عليه ذنبًا لمْ يصْنَعْ منه شيئًا البتَّةَ لا قليلًا ولا كثيرًا ولا بعْضًا ولا كُلًّا، والنَّصْبُ يمْنَعُ من هذا المعنى، ويقْتَضي أنْ يكون قدْ أتى مِنَ الذنبِ الذي ادَّعَتْهُ بعْضَهُ"[4].

---

[5] الخصائص، ابن جني، 63/3.

[1] المحتسب، ابن جني، 212/1.

[2] الكتاب، سيبويه، 85/1.

[3] المصدر نفسه، 32/1.

[4] دلائل الاعجاز، الجرجاني، ص278.

وبعد هذا التحقيق والتعليل الفريد من قِبَل شيخ البلاغيِّين على محلِّ الشاهد، وُفِّقَ الشيخ في أنْ يُبيِّنَ علَّة الرَّفع في موضع الشاهد، والعِلَّة هي أنَّه لمَّا أراد الشاعر أن ينفي أنَّه قد فعل شيئًا مِنَ الذُّنوب التي ادَّعَتْها عليه رفع لفظ "كلُّهُ" ولو نصب لفظ "كلّه" لأفادَ أنَّه قد فعل قِسْمًا من تلك الذنوب.

فالشيخ عبد القاهر يرى أنَّ لفظ "كل" إذا جاء في حيِّز[1] النفي أفاد ذلك نفي العموم، وإن وقع النَّفي في حيِّزها أوجب ذلك عموم النفي.

قال الشيخ عبد القاهر: "وذلك أنَّا إذا تأمَّلْنا وجدْنا إعمال الفعل في "كل" والفعل منفي، لا يصلُحُ أنْ يكون إلَّا حيث يُراد بعضًا كان وبعضًا لم يكن"[2].

وقد وافق ابن هشام الأنصاري[3] على ما قاله الشيخ الجرجاني في مسألة وقوع "كلّ" في حيِّز النفي قائلًا: "قال البيانيّون إذا وقعت "كل" في حيِّز النفي، كان النفي موجَّهًا إلى الشمول خاصَّةً وأفاد بمفهومه ثُبُوت الفعل لبعض الأفراد، ..... وإنْ وقع النفي في حيِّزها اقتضت السَّلب عن كل فرد"[4].

وأورد ابن هشام في المغني أنَّ ابن مالك والشلوبين[5] قد صرَّحا في بيت أبي النَّجم أنَّه لا يوجد فرق في المعنى بين نصب "كلّ" ورفعه[6].

---

[1] أي تَقَدَّمها نفي لفظًا أو تقديرًا.

[2] دلائل الاعجاز، الجرجاني، ص278.

[3] ابن هشام الانصاري، جمال الدّين، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الحنبلي النّحوي(ت761هـ)، فصيحُ زمانه، وسيبويه أيامه، صاحب المعرفة التامة فى النحو واللغة والإعراب والقراءات والحديث والفقه وغير ذلك، وكان إمامًا فى العربية، لم يُر مثله، وصنَّف كتاب "المغنى" في النحو ينظر: الجوهر المنضد، يوسف الحنبلي، 77/1، شذرات الذهب، ابن العماد، 329/8.

[4] مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، 115/3 – 116.

[5] الشلوبين، أَبُو عَلِيّ عُمَر بْن مُحَمَّد بْن عُمَر الأَزْديّ، الإشبيلي، النحوي، المعروف بالشلوبين. كان إماماً في علم النحو و الشّلوبينىّ له في بلاده ذكر كثير، وهو متصدّر هناك (ت 645 هـ) وَلَهُ عَلَى (الجزولية) شرحَان، وكتاب التوطئة . ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، 2 / 332 ، ووفيات الأعيان، الاربلي، 3 / 451 ، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، 23 / 207.

[6] مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري ، 117/3 – 118.

ولكنَّ السُّبْكي لم يُسلِّم بما قاله الجرجاني، وخالفه فيما ذهب إليه، مؤكِّدًا على أنَّ ما صرَّح به النُّحَاة من أنَّ النَّصب والرفع في المعنى سواء هو الصَّواب، وعلَّلَ ذلك قائلًا: "فلو قال: "كلُّهُ لمْ أصْنَعِ" بالرفع، أو "كلّهُ لمْ أصْنَعْهُ" بالضمير فهو سواءٌ في استغراق كل فرد، ولو نَصَبَ على الاشتغال فكذلك"[1].

وأوردَ السبكي تحقيقًا لوالده في هذه المسألة أكَّدَ فيه أنَّه لا فرق بين الرفع والنصب، وأنَّهما في المعنى سواء قائلًا: "وقد اختار الوالد صِحَّة ما قاله سيبويه، وحَمَلَهُ على ظاهره، وعلَّلهُ بأنَّ اللفظ إذا ابتدئ بـ"كل"، ومعناها كلُّ فرد، فعاملها المتأخر في معنى الخبر عنها؛ لأنَّ السَّامع إذا سَمِعَ المعمول تشوَّقَ إلى عامله كشوقِ سامِع المبتدأ إلى الخبر، فكان "كلُّهُ لمْ أُصنَعِ" منصوبًا ومرفوعًا سواء في المعنى"[2].

واعترض السبكي أيضًا على كلام الشيخ عبد القاهر في مسألة وقوع "كل" في حيِّز النَّفي، مؤكِّدًا أنَّ السلب عن المجموع أعمّ من السلب عن كلِّ فرد، مُعلِّلًا ذلك بأنَّهُ قد يدلُّ دليل من الخارج على عموم السلب، واستدلَّ على كلامه بقوله تعالى: ﴿ٱ فخ فم قح قم كج كحَّ الحديد : من الآية 23، وقوله تعالى ﴿ٱ خج خم سج سح سخَّ القلم الآية 10، وغيرها من الآيات[3].

وقد ردَّ ابن هشام الأنصاري اعتراض السبكي مؤكِّدًا أنَّ ما ذهب إليه الجرجاني هو الصواب، وأجاب: "إنَّ دلالة المفهوم إنَّما يُعَوَّل عليها عند عدم المُعارض، وهو هنا موجود؛ إذ الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقًا"[4].

الخاتمة

وفي ختام بحثي هذا أخلُصُ إلى أنَّ دراسة التعليل البلاغي يُعطي البحث في علوم البلاغة العربية مجالًا واسعًا وخصبًا تتضافر فيه الرؤى، وتُتَقَبَّلُ فيه آراء الآخرين؛ وذلك لأنَّ الأمر متعلِّقٌ بالعلَّة، والحُكْم متعلِّقٌ بها، فالأحكام تتنوَّعُ وتتغيَّر بحسب الزمان والمكان، ولا يمكن لنا أنْ نقتصر التعليل البلاغي على زمن ومكان واحد، فالأمر بدايةً متعلِّقٌ بالتفكير وما يجول في الذهن، وبعده

---

[1] عروس الافراح، بهاء الدين السبكي، [51ظ]

[2] المصدر نفسه، بهاء الدين السبكي، [51ظ]

[3] ينظر: عروس الأفراح، بهاء الدين السبكي، [52و]

[4] مغني اللبيب، ابن هشام الانصاري، 118/3

يأتي البحث البلاغي ليجدد نفسه من خلال التحامه بخطوط مختلفة من التصورات والمعارف، ولكنه يبقى محافظًا على مكانه الذي لا ينافسه فيه شيء.

وبعدُ فإنّي أرجوا الله تبارك وتعالى أنْ يكون بحثي هذا نافعًا محقِّقًا للغرض منه، وقد أسْفَرَ بحثي هذا عن نتائجَ وهي كما يأتي:

1- العلة: اسمٌ لعارضٍ يتغيَّرُ به وصْفُ المَحَلِّ بحلوله لا عن اختيار، وهذا هو المعنى الاصطلاحي المناسب للعلة.
2- السبب والعِلَّةُ مترادفان عند اغلب الفلاسفة، فتراهم يستعملون العِلِلِ مكان الأسباب، والأسباب مكان العِلل في غالب الأحيان.
3- تأثُّر النُّحَاة بالمنطق اليوناني وعلم الكلام، فبعد أن كان التعليل ليس إلَّا تسويغًا وتبريرًا للأحكام المقرَّرة والظواهر المعتبرة، صار تلمُّس العِلَل والتدقيق بها هدفًا رئيسًا عند علماء النَّحو.
4- نستنتجُ ممَّا تقدَّم بأنَّ هناك صِلات وثيقة، وروابط مشتركة تجمع بين التعليل النَّحْوي والتعليل البلاغي، وأنَّ مَهَمَّة صاحب البلاغة والبيان تبدأ من حيث ينتهي النَّحوي؛ لأنَّ الارتباط بين العِلْمين ارتباط عميق ومتجذِّر، فالنَّحو أساس البلاغة، لذلك تُعدُّ آراء النُّحَاة القدامى بمثابة النّواة التي بنى عليها البلاغيون كثيرًا من آرائهم في التعليل البلاغي.
5- إنَّ مَهَمَّة التعليل النَّحْوي هي البحث عن عِلل التقديم والتأخير، والذِّكْر، والحذف، بالإضافة إلى تأصيل القواعد النَّحْوية، وتفسير الظواهر اللغوية.بينما تكون مَهَمَّة التعليل البلاغي هي البحث في المعاني والأسرار الكامنة خَلْف تلك العِلل وبيان تراكيبها اللغوية.

وختامًا أسأل الله أنْ يكتب لي السداد فيما توخَّيت، وأنْ يستعملني في طاعته ويُحْسن لي ولعامّة المسلمين بحسن الخاتمة، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

المصادر والمراجع

1. أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419 هـ – 1998 م.
2. أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر – القاهرة، ط1/2006م.
3. أصول النحو العربي، محمد خير الحَلَواني، الأطلسي، الدار البيضاء، د .س.
4. الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316هـ) ، تح د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط3 1417هـ – 1996م .
5. الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن ابي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، حققه وشرحه، محمود فجال، وسمَّى شرحه (الاصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط1/ 1409هـ – 1989م.
6. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت 542هـ)، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413 هـ – 1991 م.
7. الايضاح في عِلل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت337هـ)، تح، مازن المبارك، دار النفائس – بيروت ط5/ 1406هـ – 1986م.
8. الايضاح في علوم البلاغة، لمحمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (ت 739هـ)، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، ط3، 1414هـ – 1993م.
9. البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ)، دار الكتبي، ط1، 1414هـ – 1994م.
10. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت911هـ) ، تح ، محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط 1 ، 1384 هـ / 1965.

11. تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت 1205هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د ط، د س.

12. تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن ، ابن أبي الاصبع المصري (585 – 654 هـ) ، تقديم و تحقيق : الدكتور حفني محمد شرف ، الجمهورية العربية المتحدة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي ، د. ط ، د . س.

13. التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، شعبان عوض محمد العبيدي، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ط1/ 1999م.

14. تلخيص المفتاح، لمحمد عبد الرحمن القزويني (666 – 739هـ)، الناشر: مكتبة البشرى، ط1، 1431هـ – 2010م.

15. تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د ط، د س.

16. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت 321هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط1، 1987م.

17. الخصائص، ابو الفتح عثمان بن جِنّي (ت392هـ)، تح، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط4/ 1376هـ – 1957م.

18. دلائل الإعجاز في علم المعاني، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت 471هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني – القاهرة، دار المدني – جدة، ط3، 1413هـ – 1992م.

19. رسائل الكندي الفلسفية، تح: محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر العربي، مطبعة الاعتماد – مصر، د ط، 1369هـ – 1950م.

20. سر الفصاحة ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (ت 466هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1402هـ/1982م.

21. سير أعلام النبلاء ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، (ت 748 هـ – 1374 م) ، حقق نصوصه ، وخرّج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط 3 ، 1402 هـ ، 1982 م.

22. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، تح، أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1/ 2008م.

23. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، الإمام العلّامة أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (395 هـ) ، علّق عليه ووضع حواشيه : أحمد حسن بشج ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1418 هـ / 1997 م.

24. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار،: دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ – 1987 م.

25. صفوة الآلي من مستصفى الإمام الغزالي: عبد الكريم محمد المدرس، مطبعة العاني، بغداد، 1986، ص22.

26. الصناعتين الكتابة والشعر ، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت 395هـ) ، تح، علي محمد البجاوي، محمد ابو الفضل ابراهيم ،مطبعة محمود بك – جادة أبي السعود في الاستانة العلية ، ط1 ، 1319هـ .

27. طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب 50) ، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت: 379هـ) ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف، ط2/ د س.

28. طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (ت: 232هـ) ، تح: محمود محمد شاكر ، دار المدني – جدة.

29. العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170هـ)، تح: د. مهدي المخزومي– د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د ط، د س.

30. كتاب التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1403هـ –1983م.

31. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الملقب سيبويه (ت180هـ)، تح، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3/ 1988م، 224/1.

32. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الحنفي أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي (ت 1094هـ)، تح: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1419هـ – 1998م.

33. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المؤلف: ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (ت ٦٣٧هـ) ،المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة . القاهرة. د . ط ، د . س .

34. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تح، علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح اسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط2/ 1415هـ – 1994م.

35. مخطوط عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي (ت 773هـ)

36. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، (ت نحو 770هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، د ط، د س.

37. المعجم الفلسفي (بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية)، للدكتور جميل صليبا (ت 1976م)، الشركة العالمية للكتاب – بيروت، د ط، 1414 هـ – 1994م.

38. المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار الدعوة، د ط، د س.

39. معيار العلم في فن المنطق، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت 505هـ)، تح: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، د ط، 1961 م.

40. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح : د. عبد اللطيف محمد الخطيب ، الكويت ، ط 1 ، 1421 هـ / 2000م.

41. مفتاح العلوم ، الإمام أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت 626 هـ) ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط 2 ، 1407 هـ – 1987 م.

42. المقابسات، ابو حيان التوحيدي علي بن محمد بن العباس (ت400هـ)، تح، حسن السَّنْدوبي، دار سعاد الصباح، ط2/ 1992م.

43. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد 1158هـ)، تح: د. علي دحروج، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط1، 1996م.

44. نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت 577 هـ) ، تح : ابراهيم السامرائي ، مكتبة المنار الزرقاء – الأردن ، ط 3 ، 1405 هـ / 1985 م

45. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ط1/ 2000م.

46. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، تح: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، 1399هـ – 1979م.

References

1. Al-Zamakhshari, M. A. (1998). *The Basis of Rhetoric* (1st ed.). Al-Kotob Al-Alami press. Beirut. Lebanon.

2. Abu Al-Makarem, A. (2006). *The Fundamentals of Syntactic Thinking* (1st ed.). West press for Printing and Publishing. Cairo.

3. Al-Halwani, M. Kh. (1981). *The Origins of Arabic Grammar*. Al-Atlasy, Casablanca.

4. Al-Sarraj, M. S. (1996). *Fundamentals in Grammar* (3rd ed.). Al-Risala Foundation. Beirut.

5. Al-Suyuti, A. J. (1989). *Proposal in the origins of grammar and its argument* (1st ed.). Al-Qalam press. Damascus.

6. Al-Shajari, D. H. (1991). *Amali Ibn al-Shajari* (1st ed.). Al-Khanji Library. Cairo.

7. Al-Zajaji, A. I. (1986). *Clarification in the ills of grammar* (5th ed.). Al Nafais press. Beirut.

8. Al-Qazwini, A. (1993). *Clarification in the Sciences of Rhetoric* (3rd ed.). Al-Jeel Press. Beirut.

9. Al-Zarkashi, A. B. (1994). *The sea surrounding the fundamentals of jurisprudence* (1st ed.). Al-Kutbi press. Cairo.

10. Al-Suyuti, A. J. (1965). *The Purpose of the Conscientious in the Layers of Linguists and Grammarians* (1st ed.). Issa Al-Babi Al-Halabi Press and Partners. Syria.

11. Al-Zubaidi, M. M. (1965). *Taj Al Aroos from the jewels of the dictionary*. Al-Hidaya press. Cairo.

12. Al-Masri, A. A (1963). *Editing inscriptions in the industry of poetry and prose and explaining the miraculous Ness of the Quran*. Supreme Council for Islamic Affairs. Committee for the Revival of Islamic Heritage. Cairo.

13. Al-Obeidi, Sh. A. (1999). *Linguistic justification in Sibawayh's book* (1st ed.). National Book House. Benghazi.

14. Al-Qazwini, M. (2010). *Talkhees Al-Miftah* (1st ed.). Al-Bushra Library, Pakistan.

15. Al-Nawawi, M. Y. (2007). *Refinement of Names and Languages*. Al-Kotob Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.

16. Al-Azdi, M. A. (1987). *Jamharat allughah* (1st ed.) Al-Ilm for Millions press. Beirut.

17. Jinni, O. (1957). *Characteristics* (4th ed.). Egyptian Book House. Cairo.

18. Al-Jurjani, A. (1992). *Evidence of Miracles in the Science of Meanings* (3rd ed.). Al-Madani Press. Jeddah.

19. Abu Raida, M. A. (1950). *Al-Kindi's Philosophical Letters*. Al-Fikr Al-Arabi press. Al-Etimad Press. Egypt.

20. Al-Halabi, A. M. (1982). *The Secret of Eloquence* (1st ed.). Al-Kotob Al-Alami press. Beirut. Lebanon.

21. Al-Dhahabi, Sh. M. (1982). *Siyar Alaam An-Nubalaae* (3rd ed.). Al Resala Foundation, Beirut.

22. Al-Marzban, A. A. (2008). *Explanation of Sibawayh's book* (1st ed.). Al-Kotob Al-Alami press. Beirut. Lebanon.

23. Zakaria, A. F. (1997). *Al-Sahibi in the jurisprudence of language* (1st ed.). Al-Kotob al-Alami press. Beirut. Lebanon.

24. Al-Farabi, I. H. (1987). *Al-Sihah is the crown of the language and the authenticity of Arabic* (4th ed). Al-Ilm for Millions press. Beirut.

25. Al-Mudarres, M. (1986). *Safwat Al-Lali from Imam Al-Ghazali*. Al-Ani Press. Baghdad.

26. Al-Askari, H. (1901). The Two Industries (1st ed.). Mahmoud Bek Press. Cairo.

27. Al-Ishbili, M. A. (1984). *The layers of grammarians and linguists* (2nd e.). Al-Maarif press. Baghdad.

28. Al-Jamahi, M. S. (2019). *Tabaqat Fahul Al-Shuara*. Al-Madani press. Egypt.

29. Al-Basri, A. A. (1981). *Al-Ain*. Al-Hilal Library and Publishing House. Beirut.

30. Al-Jurjani, A. M.(1983). *Definitions* (1st ed.). Al-Kotob Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.

31. Sibawayh, A. Q. (1988). *The book* (3rd ed.). Al-Khanji Library. Cairo.

32. Al-Kafawi, A. A. (1998). *Al-Kuliyat, a dictionary of linguistic terms and nuances* (2nd ed.). Al-Risala Foundation. Beirut.

33. Al-Atheer, D. A. (N.D). *The proverb in the literature of the writer and poet*. Nahdet Misr press for Printing, Publishing and Distribution. Faggala. Cairo.

34. Al-Mawsili, O. J. (1994). *Al-Muhtaseb in Explaining the Faces of Abnormal Readings and Clarifying them* (2nd ed.). Ministry of Endowments - Ministry of Awqaf - Supreme Council for Islamic Affairs. KSA.

35. Al-Subki, B. (2003). *Manuscript of the wedding bride in explaining the Takhlis al-Miftah*. Alassrya Publish and Press, Beirut.

36. Al-Hamwi, A. M. (1994) *The luminous lamp in the strange explanation of the great*. The Scientific Library. Beirut.

37. Saliba, J. (1994) *The Philosophical Lexicon (in Arabic, French, English and Latin expressions.* International Book Company. Beirut.

38. Mustafa, I., Al-Zayyat, A., Abdel-Qader, H. and Al-Najjar, M. (N.D). *Al-Mujam Al-Waseet*. Al-Dawa press. Cairo.

39. Al-Tusi, M. M. (1961). *The standard of science in the art of logic*. Al-Maarif press. Egypt.

40. Al-Ansari, H. (2000). *Mughni Al-Labib on the books of Arabs* (1st ed.). The National Council for Culture, Literature and Arts. Kuwait.

41. Al-Sakaki, Y. M. (1987). *The key of science* (2nd ed.). Al-Kotob Al-Ilmiya press. Beirut. Lebanon.

42. Al-Abbas, A. M. (1992). *Al-Maqabasat* (2nd ed.). Suad Al-Sabah press, Kuwait.

43. Al-Thanawi, M. A. (1996). *Encyclopaedia of Arts and Sciences* (1st ed.). Library of Lebanon Publishers. Beirut.

44. Al-Anbari, A. M. (1985). *Nuzhat Al-Baa in Layers of writers* (3rd ed.). Al-Manar Library. Zarqa. Jordan.

45. Al-Malakh, H. Kh. (2000). *The theory of reasoning in Arabic grammar between the ancients and the modernists* (1st ed.). Al-Shorouk press for publication and distribution. Amman. Jordan.

46. Al-Jazari, M. M. (1979). *The End in Gharib Al-Hadith and Athar*. The Scientific Library. Beirut.